



التسلسل العام للدروس (10)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

المؤلف ما زال يتكلم عما تبقى من أمور اختلف العلماء فيها، أمور تحرم شروط الحديث الصحيح، بعد أن ذكر رواية المبتدع، فمن ضمن هذه الأمور.

قال المؤلف - رحمه الله - : **ثُمَّ سُوءُ الْحِفْظِ: إِنْ كَانَ لَازِمًا فَهُوَ الشَّاذُّ عَلَى رَأْيِي، أَوْ طَارِئًا فَالْمُخْتَلِطُ .**

تقدم معنا أن الراوي إذا كان سيئ الحفظ، أن حديثه يوصف بأنه منكر، هنا قال: " **ثُمَّ سُوءُ الْحِفْظِ: إِنْ كَانَ لَازِمًا** " هذا الراوي أصلاً سيئ الحفظ دائماً، ومثّلنا سابقاً برواية، الحفظ عندهم سيئ دائماً، كما قيل في ليث بن سليم، أو أبان بن عياش، وما أشبههم، رواة سيئوا الحفظ، وظهرت المناكير في رواياتهم .

هنا قال: إن سيئ الحفظ بعضهم أطلق على حديثه بأنه شاذ، وهنا لا بد أن نذكركم بأمرين: الأمر الأول: أن سيئ الحفظ حديثه منكر، كما قال الحافظ .

الأمر الثاني: سبق لنا أن الشاذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، إذا خالف الثقة الثقات فيسمى شاذاً، وإذا خالف الضعيف الثقات يسمى منكراً، فالحافظ أطلق المنكر في السابق، على رواية سيئ الحفظ، وأطلقها على مخالفة الضعيف للثقات، سماها منكراً .

فعندنا الشذوذ تقدم له اصطلاحان، والنكر ثلاثة، بعض العلماء يطلق على رواية سيئ الحفظ "شاذة".

قال المؤلف - رحمه الله - : **ثُمَّ سُوءُ الْحِفْظِ: إِنْ كَانَ لَازِمًا فَهُوَ الشَّاذُّ عَلَى رَأْيِي.**

إذن: هي في الحقيقة مسميات، الكل ضعيف، وهذا سيربحكم، أما الإطلاق فتجد عندنا عدة اصطلاحات، سبق أن الحافظ قال: سيئ الحفظ روايته منكراً، وهنا قال: بعضهم يسميها شاذة.

كيف نفرق بين الاصطلاحات؟

بالكلام الذي معنا الآن، إذا وجدنا إماماً قال في مخالفة الضعيف للثقات: منكراً، قلنا: هذا منكر ؛ لأنه ضعيف خالف ثقات، وعرفنا ما معنى المنكر، وإذا رأينا سيئ الحفظ في حديث، نقول: هذا حديثه منكر، جاءك شخص، وقال: هذا حديثه شاذ، قلنا: نعم، هناك إطلاق آخر، اسمه "شاذ".

أصبح المؤدّي في النهاية أن رواية الضعيف بعضهم يسميها منكراً، وبعضهم يسميها شاذة، الاصطلاح لا مشاحة فيه، الكل ضعيف، لكن الاختلاف في التسميات، وهذا طبيعي عند الأئمة، الأئمة يختلفون في الإطلاقات ؛ لأن الإطلاقات متعددة، لا إشكال فيها .



مثال مستعمل:

المكروه الفقهي: الكراهة عند الفقهاء ما يثاب تاركه، ولا يعاقب فاعله.

ولكن المكروه في القرآن محرم، {كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا} [الإسراء: 38].

الشافعي - رحمه الله - على تعبير القدامى يقول: "أكره أن الإنسان يطوف بالقبر، وأن يتزوج بأخت زوجته" ما معنى يكره؟

أي يكره، ومالك كان يطلق الكراهة على أمور محرمة قطعياً، فسئل مالك: لماذا لم تقل: محرم؟

قال: ما كنا نقول: هذا حرام، نهاب إطلاق كلمة حرام في كل شيء، لكن الكراهة مصطلح شرعي.

يقول ابن القيم: "من سوى الكراهة الاصطلاحية عند الفقهاء بالكراهة في إطلاق القرآن، فقد جنى على الشريعة والمذهب..". فالكراهة في كتاب الله كانت للتحريم، نفس القضية هنا، أنا أريد الأمثلة للتعامل بها؛ حتى يتقرب لنا الفهم هنا.

إذا جاء عالم فسمى رواية سيئ الحافظ "شاذة" وعالم آخر سماها "منكرة" الاصطلاح يمكن أن يتعدد؛ ولذلك تجد من التوسع في هذه الاصطلاحات أكثر من هذا.

مثلاً: يأتي عالم، ويقول: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه تجعل الرواية منكرة، والتي أخذناها "شاذة"؛ لأن الشاذ عند أهل الحجاز، ليس هو الشاذ عند أهل المشرق، كانوا يختلفون، يطلقون على رواية الثقة إذا خالف الثقات "منكرة" ولا يسمونها "شاذة" وإنما كان هذا مصطلحاً شائعاً عند أهل الحجاز، وغيرهم قد وافقهم عليه، لكن كانت هناك اصطلاحات، فلا تكاد تجد عند أهل المشرق من أئمة الحديث يطلقون الشاذ إلا قليلاً، يكاد يكون إطلاق "المنكر" عندهم على مثل هذه الروايات هو الموجود.

قال: **أَوْ طَارِئًا فَاَلَمْ يُخْتَلَطُ.**

وهذا الذي يهمننا، أحياناً يكون الراوي ثقة، لكن في آخر حياته اختلط، هذه يسمونها "رواية المختلط" من هو المختلط؟ .
تعريف المختلط: هو: الذي أصيب بأفة في عقله .

بمعنى أنه أصيب بمرض، فأصبح ينسى، بعض الناس الآن يصاب بأمراض، قد تفقده الذاكرة، هو يعرف الناس، ويتكلم، وكل شيء، لكن تقول: كذا، يقول: لا أتذكر، وليس المراد بالمختلط هنا أنه أصبح ينسى النسيان الطبيعي للكبير، لا، المختلط هنا أصيب بأفة، أنسته الرواية؛ ولذلك كان بعض من اختلط حريصاً، مثل جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي، اختلطا، لما اختلطا احتجبا عن الناس، أراحوا أنفسهم، وأصبحوا لا يتحدثون، حتى إن منهم من حجبت ابنته عن الناس، أو ولده، لما رأى أباه قد اختلط، ومنهم جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي، احتجبا عن الناس، لكن صادفنا رواة لم يحتجبا، ولم يجد له ولداً أو بنتاً تمنعه من الناس، حدث .



عطاء بن السائب ثقة إمام، في آخر حياته اختلط اختلاطاً مؤثراً جداً، لكن لا زال يحدّث، فقال العلماء: ما حدث به بعد الاختلاط لا يؤخذ به.

أما إذا كان الراوي تغير حفظه بسبب الكبر فهذا لا يضره، لما تكلم العلماء في هشام بن عروة، أنه في آخر حياته كان ينسى، فطعن فيه بعضهم، فقال: اختلط هشام، فرد العلماء، قالوا: هشام لم يختلط، يقول الذهبي وهو يدافع عن هشام "كبر الشيخ، فرق" أي ونسي بعض الشيء، وطبعاً هشام إذا قلنا: تغير بسبب الحفظ، فهو تغير يسير جداً، لا يعد فيه من المختلطين، بل كان يقوم بالسور الطوال لا يخرم منها شيئاً، حفظ قوي، ففرق بين نسيان يحدث بسبب الكبر، وبين الآفة العقلية.

الخطوات التي نسلوها مع المختلط في قبول روايته أو ردها: سأختصر لكم الأمر في ثلاثة أشياء فقط.

أولاً: يجب أن نتأكد أن الراوي قد ثبت اختلاطه.

لأن بعض الرواة يوصفون بالاختلاط، فإذا رأيت أحداً وصف أحد الرواة بالاختلاط، فيجب أن نتثبت من كلام الأئمة، هل ثبت عنه الاختلاط أم لا؟ بعضهم وصف بأنه مختلط، كهشام بن عروة، ولم يثبت عنه اختلاط. ونجد في كلام الأئمة، كالإمام أحمد وغيره من أئمة الحديث، حينما يسألون عن فلان أنه اختلط، قال: لا أعرف أنه اختلط، ينفون عنه الاختلاط.

ثانياً: أن يثبت أنه حدّث بعد الاختلاط.

لأن هناك رواة في التراجم، يصفونهم بأنهم اختلطوا، وهو صحيح، لكن حينما نرجع إلى التراجم وكتب العلل، نجد أنهم لم يحدّثوا بعد الاختلاط، كما في عبد الوهاب الثقفي، وجريز بن حازم.

ثالثاً: أن يكون هناك ضابط صحيح للراوي في تمييز أحاديثه قبل وبعد الاختلاط .

فإذا كان هناك تمييز عملنا به، فننظر هل الراوي له ضابط يميز ما حدث به قبل، وما حدث به بعد؟

فهنا نعمل بهذا الضابط، فما حدث قبل الاختلاط مقبول، وما حدث بعد الاختلاط مرفوض، مردود، في حيز الضعيف. مثال: عطاء بن السائب، اختلط اختلاطاً مؤثراً، وأصبح حديثه يرد بعد الاختلاط، عطاء فيه شيء يميزه، إذا روى عنه راو قبل الاختلاط، كشعبة وسفيان، فروايتهم صحيحة؛ لأن هؤلاء سمعوا قبل الاختلاط، من روى عنه بعد الاختلاط لا يقبل، وهؤلاء معروفون، كمحمد بن فضيل، وإسماعيل بن مقسام بن علية، وغيرهم، ممن أدركوا عطاء بن السائب بعد الاختلاط.

وهكذا قل في جميع الرواة المختلطين، أحياناً لهم ضابط يميزهم، مثل: أبو إسحاق السبيعي، وصف بالاختلاط، لكن وإن كانوا يختلفون في أبي إسحاق هل اختلاطه مؤثر أم لا؟

لكن على القول بأنه مؤثر، فأبو إسحاق هناك من روى عنه قبل، وهناك من روى عنه بعد، ويضاف في أبي إسحاق السبيعي تفسيرات أخرى ليس هنا مجالها، لكن عندنا الضابط: هل عندنا ضابط يميز؟



بعض الرواة يأتي لم يميز حديثه، ما نعرف من روى قبل وبعد فهذا نرده. فهذه الخطوة الثالثة: إن كان هناك تمييز صحيح عملنا به، إذا لم يوجد تمييز أصبح الراوي ضعيفاً بعد اختلاطه.

مسألة جديدة:

الحديث المقبول

1. الصحيح لذاته .
2. الصحيح لغيره.
3. الحسن لذاته.
4. الحسن لغيره.

اليوم نأخذ الحسن لغيره، الحافظ فَصَل في القسم الرابع فصلاً طويلاً جداً.

قال: وَمَتَى تُوْبِعَ سَيِّئُ الْحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ، وَكَذَا الْمَسْتُورُ، وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُدْلَسُ: صَارَ حَدِيثُهُمْ حَسَنًا لَا لِذَاتِهِ، بَلْ بِالْمَجْمُوعِ .

أي الحسن لغيره .

لو قال شخص: يمكن أن نختصر الكلام في كلمة؟

نقول: نعم، الحديث الحسن لغيره، هو: الضعيف إذا تعددت طرقه، أو حصلت له متابعة.

الآن جاءنا راو اسمه ليث بن أبي سليم، ضعيف، أو جاءنا رجل مجهول، أو رواية مرسله، أو جاءتنا رواية صاحبها مدلس، رواية سيئ الحفظ ضعيفة، المستور (المجهول) روايته ضعيفة، الرجل إذا أرسل فروايته ضعيفة، المدلس إذا عنعن، ولم نجد تصريحاً بالسمع، فروايته ضعيفة، لكن جاء ما يجبرهم، جاءت متابعة أو شاهد.

مثال:

1. وجدنا مُجَدَّ بن إِسْحَاقَ، روى عن الزهري حديثاً، قلنا: هذا الحديث ضعيف ؛ لأن مُجَدَّ بن إِسْحَاقَ مدلس وقد عنعن في الإسناد، قلت: لا، تابعه راو عن الزهري، تابعه يونس، من تلامذة الزهري، قلنا: حديث مُجَدَّ بن إِسْحَاقَ حسن .
2. رأينا رجلاً بمنزلة مُجَدَّ بن إِسْحَاقَ، تابع مُجَدَّ بن إِسْحَاقَ في الزهري، كحجاج وغيره، تابعوا مُجَدَّ بن إِسْحَاقَ مثلاً، نقول: حديثه حسن .
3. جاءتنا رواية عن سعيد بن المسيب مرسله، وجاء لها شاهد من حديث آخر فنقويها، المهم صارت له متابعة في الشيخ نفسه، أو جاء له شاهد، فقلنا: هذا المرسل ضعيف، لكن له شاهد من حديث أبي هريرة، أصبح حسناً لغيره.
4. جاءتنا رواية مدلس، توبع أو له شاهد، حسَّناه.
5. رأينا رواية مجهول، قلنا: هذا الحديث ضعيف ؛ لأن فيه مجهولاً، قلنا: له شاهد من حديث أبي سعيد، وهكذا .



فالحديث الحسن: الضعيف إذا تعددت طرقه، أو توبع.

مسألة: أكثر ما تجده في الحسن لغيره، هو الحديث إذا تعددت طرقه الضعيفة، فأحياناً يأتي له شاهد ضعيف، فيحسنه، أحياناً يأتي له شاهد صحيح، في البخاري ومسلم، ونحسن إسناده الإمام كما مر معنا في طريقة الحافظ، لكن لا شك أنه إذا تابعه حديث صحيح، قلنا: الحديث الصحيح مستقل موجود، لكن النوع الحرج، هو إذا أتت طرق ضعيفة، وحسننا الحديث بمجموع الطرق الضعيفة.

مثال: تذكرون في سبب نزول قوله تعالى: {إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا} [النحل: 106] هذه نزلت في عمار - رضي الله عنه -، لما أكرهه كفار قريش على أن ينال من النبي ﷺ، فتكلم في النبي ﷺ، فجاء إلى النبي وهو يبكي، ويقول: إنهم أكرهوني، فقلت فيك يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: [إن عادوا فعد] فنزلت فيه آية الإكراه هذه، أنه لا بأس إذا أكره الإنسان على كلمة الكفر أن يقولها، لكن قلبه مطمئن بالإيمان.

قصة عمار هذه جاءت من طرق بعضها مرسله، وبعضها مسندة، قال الحافظ في الفتح وغيره: "تعددت هذه الطرق حسن" أي طرق مرسله وضعيفة، مجموعها حسن لغيره . هل منزلة الحسن لغيره كالأنواع السابقة؟.

الجواب: لا، منزلة الحسن لغيره، وإن كان يطلق عليه حسن، إلا أنه في الحجية ليس كمنزلة ما سبق؛ ولذلك نص ابن القطان الفاسي، في كتابه المشهور في الإيهام، نقل كلام الحافظ في (النكت): "إن هذا النوع لا يحتج به في الأحكام، وإنما يعمل به في الفضائل، وفي الوعظ وما أشبه ذلك" لكن في قضية حكم مهمة، أو في قضية أحكام يبني عليها تحليل أو تحريم، أو في تقييد حديث، أو في تخصيصه، فلا يقوى على ذلك، وعلق عليه الحافظ قال: "هذا كلام لا يأباه منصف" لأنه فعلاً، الضعيف إذا تعددت طرقه، وخصصنا به أحاديث في الصحيحين، وأحاديث صحيحة، أو نعارضها به، فغير صحيح، وهذا له مجال غير هذا، لكن كتنبه فيما يتعلق بالحجية.

باب ألقاب الحديث النبوي

منه المرفوع، ومنه الموقوف، والمقطوع، ما هي هذه المسميات وما هي أحكامها؟ .
قال - رحمه الله - : ثُمَّ الْإِسْنَادُ: إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، تَصْرِيحًا، أَوْ حُكْمًا: مِنْ قَوْلِهِ، أَوْ فِعْلِهِ، أَوْ تَقْرِيرِهِ.

هذا يسمى الحديث المرفوع .

فالحديث المرفوع هو: ما أضيف إلى النبي ﷺ، من قوله أو فعله أو تقريره.

أما من قوله: فأنتم تعرفون أمثلة بالمئات، وكذلك من فعله، أحياناً نستدل بقول النبي ﷺ، وأحياناً نستدل بفعله.

مثلاً: لما طاف النبي ﷺ، استلم الحجر، هذا فعل، فهو سنة.

أو تقريره: أي حدثت واقعة عنده، فأقرها ﷺ: كأن يقول رجل قولاً فيقره، أو فعلاً فيقره .



مثال:

1. استدلال الصحابة على أكل لحم دجاج، فقال أحد الصحابة لأحد التابعين لما رآه متوجسًا: كُلم، فقد أُكل على مائدة النبي ﷺ، فالنبي أقره، وهذا في الصحيحين.
 2. أكل الضب، لما أكله خالد بن الوليد - رضي الله عنه -، في الصحيحين، والنبي ﷺ عافه وقال: إنه لا يجده بأرض قومه، فامتنع منه النبي ﷺ، لكن أقر خالدًا عليه، هذا يسمى "الحديث المرفوع" فهو المنتهي إلى النبي ﷺ، حتى لو كان هذا الحديث المرفوع منقطعًا، أو معضلاً، أو ساقطًا منه اثنان أو ثلاثة أو أربعة، حتى لو كان ضعيفًا، نحن الآن نتكلم عن اللقب ولا نتكلم عن الصحة .
- يأتيك مثلاً حديث ضعيف، تقول: هذا الحديث ضعيف، تقول لي: مرفوع، فنحن نركز على النوع، ولا نركز على الصحة من عدمها.

المؤلف أشار إشارة مهمة، قال: الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ، إما:

- أن يكون صريحًا: كأن تقول: قال النبي ﷺ، هكذا.

- أحياناً يكون مرفوعاً حكماً، مثل:

1. قول أبي هريرة - رضي الله عنه -، في صحيح مسلم، فيمن لم يجب وليمة العرس، قال: فقد عصى أبا القاسم.
 2. قول عمار: من صام الذي اليوم الذي يُشك فيه، فقد عصى أبا القاسم، هذا مرفوع حكماً، ما قال عمار: قال رسول الله ﷺ لا تصوموا يوم الشك، قال: من صام اليوم الذي يشك فيه، فقد عصى أبا القاسم، هذا مرفوع حكماً؛ لأنه كيف يجزم الصحابي بأن هذا عاص للرسول ﷺ، إلا وعنده شيء رآه من النبي ﷺ.
 3. حديث سهل بن أبي حثمة، في صلاة الخوف، جاء في موطأ مالك، من إحدى صفات صلاة الخوف: صلاة سهل بن أبي حثمة موقوفاً عليه، هكذا صلى صلاة الخوف، نقول: هذا مرفوع حكماً، مستحيل أن يصلي الصحابي صلاة ما صلاها النبي ﷺ، هل الصحابي يتدع صلاة من عنده؟ مستحيل، فقد رأى النبي ﷺ يصلي هكذا، هذا مرفوع حكماً، ليس صريحًا.
- وهناك ألفاظ للصحابة تعتبر من المرفوع حكماً مثل:

1. من السنة كذا.

- قول الصحابي: "من السنة كذا" هذا مرفوع حكماً، كقول أنس، إذا تزوج الإنسان الثيب والبكر، أن يقيم عند هذه سبعا، وهذه ثلاثاً، وصفه بأنه من السنة، وهكذا .
- ولذلك نقل ابن عبد البر، وكذلك البيهقي، وكذلك الحاكم في "المستدرک" أن هذه سنة، تعتبر مرفوعة حكماً، أن "من السنة كذا" مرفوع حكماً.



نقل الحافظ عن الشافعي في شرح النخبة، قال: وعن الشافعي في أصل المسألة قولان، أي "من السنة كذا"، في الحقيقة الموجود للشافعي في (الأم) أنه قال: إن السنة سنة النبي ﷺ، صحيح نقل خلاف، لكنه خلاف ضعيف جداً، بل هو خلاف شاذ .

2. "أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا".

وهذا موجود في النصوص، أن الصحابي يقول: "أمرنا.. نهينا".

مثل: ما قالت الصحابية أم عطية - رضي الله عنها -: "نهينا عن اتباع الجنائز".

نهينا: من الذي نهاهم؟

وهل يُتصور أحد ينهاهم إلا رسول الله ﷺ، الصحابي لو نهاه صحابي آخر، ماذا سيقول له؟

سيقول: بأي كتاب وسنة تنهانا؟ مثلما قال أبو سعيد لابن عباس "بأي كتاب وسنة تقول هذا يا ابن عباس؟

" يستفسر منه، لما قال ابن عباس حكماً، قال: يا ابن عباس بأي كتاب وسنة تقول هذا،

بعض الشراح يقول: إن "أمرنا ونهينا" ليست صريحة، قلنا: كيف ليست صريحة؟! من الذي يأمرهم وينهاهم؟

ولذلك نقل الحاكم في "المستدرک" أنه لا يعلم بين أهل النقل خلافاً في أن قول الصحابي: "أمرنا أو نهينا" أو "كنا نفعل" أنه من حكم المرفوع حكماً.

﴿ثم قال: أو إلى الصحابي .

هذا الذي يسمى الموقوف .

الموقوف هو: أن ينتهي إلى الصحابي من قوله.

مثلاً: يأتينا إسناد، مالك عن نافع، عن ابن عمر، أنه قال، من القائل هنا؟

ابن عمر، هذا يسمى موقوفاً.

فإذا انتهى إلى أي صحابي، ابن عمر، ابن عباس، عمر - رضي الله عنه -، أبو بكر، وغيره من الصحابة، إذا كان من قوله، ولم

يسنده إلى النبي ﷺ، فهذا يعتبر موقوفاً، وتسمى "الموقوفات" حتى لو كان الإسناد إلى الصحابي ضعيفاً، أو منقطعاً، أو

معضلاً، لا يهمننا، الذي يهمننا اللقب والنوع.

استطرد في تعريف الصحابي:

﴿قال: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ.

القيد الأول: "من لقي النبي ﷺ": وهذا أحسن من تعريف من عرفه فقال: من رأى النبي، وماذا عن الأعمى ما يدخل؟

فلا تقل: من رأى، قل: من لقي، ولا حظوا، في كلمة "من لقي" تعبير جميل، لو هذا الذي جاء إلى النبي ﷺ، عمره ست

سنوات، سيصبح صحابي، لو لقي النبي ولم يتكلم معه، لقيه في طريق، فهو صحابي، ما نشترط فترة طويلة، ولو كان اللقاء

واحدًا، أو كان يسيراً جداً.



القيد الثاني: مؤمناً به: لو لقيه كافر، ثم بعد وفاة النبي ﷺ، أسلم هذا الرجل، لا يعتبر صحابي ؛ لأنه حال اللقيا لم يكن مؤمناً.

القيد الثالث: مات على ذلك: فلو ارتد والعياذ بالله، فليس بصحابي.
الحافظ استدرك مسألة خلافية.

قال: وَلَوْ تَخَلَّتْ رِدَّةٌ فِي الْأَصَحِّ.

هذا رجل لقي النبي مؤمناً، هذا صحابي، لكن بعد موت النبي ﷺ، ارتد هذا الرجل، ثم بعد الردة تاب الله عليه ورجع، بعضهم يقول: يلغى الوصف ما دام أنه ارتد، وقال بعضهم: لا يلغى، وهذا هو الصحيح، أنه يعتبر صحابي، وهذا قالوه في الأشعث بن قيس، فإنه لما ارتد ورجع، اعتبروه صحابياً، وأخرجوا حديثه في الكتب.

وعموماً مسألة الصحابة انضبطت في الكتب، إلى حد كبير جداً، وأيضاً نحن في علم الحديث نعتمد على الرواة الذين اشتبهوا وعرفوا، هذه المسائل نحتاجها في إشارات ضيقة، إذا أخذنا مسائل، قد يظنها الطالب كثيرة جداً، حينما نقول "تخلته ردة" فلا نذكر إلا واحداً أو اثنين، أو حينما نقول: كيف نضبط الصحابة؟ أنا أريد أن تقرأوا صحيح البخاري كمثل، انظروا كم يمر عليكم صحابة، من يمر عليكم، تكاد تقول: الأسانيد محصورة، والصحابة محصورون، من شدة الحصر، لو أخذت عبد الحق الإشبيلي، حينما جمع بين الصحيحين، وجمعها على هيئة مسانيد، انظروا مسند عمر كم فيه؟ وكم عدد الصحابة الذين أخرج لهم، ومن هم الأكثر؟

تجد نتائج مذهلة، تقول: سبحان الله، الصحيحان يكاد الصحابة يعدون على أصابع اليدين ! السنة تدور على أناس معدودين من الصحابة، لا شك أن في السنة أكثر، لكن الكثرة تكاد تنحصر في عدد محدود.

قال: أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ: وَهُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ كَذَلِكَ.

عندنا الأول: مرفوع، والثاني موقوف، والثالث: مقطوع .

المقطوع هو: الإسناد الذي ينتهي إلى التابعي، ومن دون التابعي.

كذلك من دون التابعي يقال فيه: مقطوع.

مثلاً: التابعي كسعید بن المسيب، وتابع التابعي كالأعمش مثلاً، مقطوع، فهذه تسمى مقطوعات.

إذن: عندنا:

1. مرفوعات.

2. موقوفات.

3. مقطوعات.

من بعد التابعي كلهم مقطوع، فالذي يضاف إلى النبي ﷺ، يسمى مرفوعاً، لا يشركه غيره، الموقوف في الصحابي، لا يشركه غيره، من بعد الصحابي، الذين هم التابعون، وتابعوهم، هؤلاء كلهم يسمى حديثهم أو أثرهم مقطوعاً.



قال - رحمه الله - : وَيُقَالُ لِلْأَخِيرِينَ: الْأَثْرُ.

وهذا عرفناكم عليه، أن كلمة الأثر في الحقيقة تطلق على قول الصحابي والتابعي، وتطلق على قول النبي ﷺ، فهي مصطلح واسع مختلف فيه.

فوائد:

فيما يتعلق بعدد الصحابة، التعداد غير الرواية، هم بالآلاف لا شك، الرواية حُصروا فيها، لكن التعداد كثير جدًا في الصحابة، الحافظ في "الإصابة" ذكر عددًا كبيرًا، هم في حيز الآلاف، لكن بالدقة ليس عندي إحصائية، لكن هم كثير، انظر، الإصابة ثمانية مجلدات، كلها صحابة، "الاستيعاب" لابن عبد البر، كله صحابة، "أسد الغابة" لابن الأثير، كله صحابة، عدد كبير، العدد يعتبر نوعًا ما كبيرًا، لكن في الرواية لا، هم محصورون.

أنا مرة كنت أدرس العمدة، وكنت أقول لهم: سأذكر لكم في كل حديث الإسناد، ولن أشرح الإسناد، فهو في الصحيحين، ولا مجال للشرح، فقالوا: ما الفائدة من ذكر الإسناد؟ قلت: الفائدة الأولى أسمعكم الإسناد، تسمعونه، ويتكرر عليكم.

الأمر الثاني: سأحفظكم الرواة بالقوة، لا بد أن تحفظوهم، فعلاً، حينما مشينا في الرواة، أصبح التلاميذ يعدون الأسانيد، قلت: ماذا تلاحظون عليها؟

من ضمن الملاحظات التي اتفقنا عليها: أن أسانيد الصحيحين، تدور على أناس معينين.

مثال مصغر ليس إحصائياً، وليس على الإطلاق، لكن اتفقنا على أن أسانيد الصحابي مثل ابن عمر، تدور على أربعة أو خمسة، وأنت تظن في مخيلة ذهنك أن أسانيد ابن عمر من مائة طريق، كلا، حتى كنت أقول لهم: هذا الحديث عن ابن عمر، عمن تتخيلون من الطرق؟

قالوا: طريق فلان، أو فلان، أو فلان، قلت: كلها، كثيراً ما أقول: كلها، أو نقول: لا، الأول والثاني، فقالوا: معقول أننا في نهاية المتن وجدنا ابن عمر تدور أسانيده على خمس طرق في العمدة؟ قلت: هي كذلك في الصحيحين .

كنت في كل حديث أقول مثلاً: هذا حديث أبي هريرة عمن؟

قالوا: عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، قلت: هذا على طول الخط سيكون معنا، تأتينا عن أبي هريرة من عدة أسانيد في الصحيحين، لا يكاد إسناد الأعرج يغيب عنها، هم يخرجون من تسع طرق مثلاً، تجد خمساً تدور معنا بالتمام،

يندر معنا أن يأتي إسناد خارج عن ذلك، ليس معنى ذلك أنه لا يوجد، يوجد، لكن على ماذا تدور أحاديث ابن عمر؟

إذا جاء البخاري ومسلم يقصدون تخريج حديث الزهري مثلاً، الزهري مباشرة نقول: عن سعيد عن أبي هريرة، الزهري إذا جاء يخرجون حديثه، وهم مقسموه على طبقات، العملية عملية صعبة، البخاري كنت أحياناً أطبق لشباب مشوا في علم

الحديث قليلاً، فقالوا: ماذا نطبق؟



تصوروا أن التطبيق يكون في مجال الأحاديث الصحيحة والضعيفة التي يدخلها صحة أو ضعف فقط، قلت: لا، أنا أريكم كيف انتقى البخاري هذه الأسانيد، عملية انتقاء البخاري كانت عظيمة جداً، يأتي إلى الراوي، وعنده تسع طبقات، مثل الزهري عنده سبع طبقات، الطبقة الأولى الذين لازموا الزهري، تميزوا بشدة الملازمة، وشدة الحفظ المفرد، مثل ابن جريج، ويونس.. إلخ، هذه الطبقة هي التي يخرج لها البخاري فقط عن الزهري، هي التي يقصدها، لاحظوا العملية عملية متقنة، الزهري سبع طبقات، إذا جاء يخرج للزهري يذهب إلى هذه الطبقة، فلذلك إذا رأيت هذا الحديث عن الزهري، تقول: هو عن فلان أو فلان أو فلان، أو فلان، ما هناك غيرهم، وفعلاً تجده كذلك. إذا جاء يخرج للطبقة الثانية فمن هي الطبقة الثانية؟

الطبقة الثانية طبقة حافظة، لكن ليست ملازمة، ما لازمت الزهري إلا شيئاً لا يذكر، لكن الطبقة الأولى هم ظل الزهري، حتى إنهم يظنون أن يونس غلاماً عند الزهري، يحسبونه خادماً في البيت، من شدة ملازمة الزهري، سفرًا وحضرًا، وأينما أردت الزهري وجدت هؤلاء بجانبه، متقنون للزهري.

فالطبقة الثانية للزهري، تميزت بالحفظ، لكن لم تتميز بالملازمة، مثل: الأوزاعي، الأوزاعي إمام أهل الشام، لكن في الزهري ليس بذاك مقارنة هؤلاء، إذا جاء البخاري يخرج له، يخرج له بانتقاء؛ لأنهم تكلموا في الأوزاعي عن الزهري، روايته عن الزهري ليست بتلك؛ لأنه كان صغيراً.

وتجد الطبقة الثالثة لا حفظ ولا ملازمة، أو عنده ملازمة، مثل: محمد بن إسحاق، محمد بن إسحاق فيه حفظ، ليس بذاك الحفظ، لكن متكلم فيه، وليس ذاك الملازم للزهري، ولذلك تجد الضعف عليه في رواية الزهري، حتى يقول الجوزجاني: من يرى حديث محمد بن إسحاق عن الزهري، يمتنع حديث الزهري، حتى يقول: هذا ليس بحديث الزهري.

أنا أريد أن أبين لكم كيف ينتقى البخاري ومسلم، وتدور أسانيدهم، لماذا حينما يأتون إلى الزهري تدور أسانيدهم على أناس معينين؟

هذا إذا عرفته ذهنيًا يسهل عليك التصور .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد